الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2012/1.

021211 021211 11-59757 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجه العالم اليوم. وللتصدي له بنجاح، فإن جميع مستويات الحكومة مدعوة لأن تقوم باستجابة مستدامة على المدى البعيد للقضاء على أسبابه الجذرية. وقد تم الاعتراف بهذه الحاجة أول الأمر في عام ١٩٩٥، كأحد الدعائم الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي الآونة الأخيرة، أدى وضع القضاء على الفقر على رأس الأهداف الإنمائية للألفية ليس فقط إلى وعي عالمي بهذه المسألة المهمة وإنما إلى تحقيق مكاسب، لكن الظروف الاقتصادية العالمية منذ عام ٢٠٠٧ جاءت بتحديات جديدة أمام استمرارها. وحيث أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية والمالية، فقد كان لذلك أثر سلبي على القدرة على تحقيق القضاء على الفقر. ومن ثمة الحاجة إلى استراتيجيات ونهج وسياسات جديدة.

ونعلم أن أثر الفقر يتعدى مجرد النقص في الموارد المالية، فهو تهديد للصحة والرفاه والكرامة، وهو يعزل الناس ويهمشهم، وهو تحد لحقوق الإنسان. ويمثل الفقر الذي لا ينتهي عائقا يتعذر اجتيازه بالنسبة لقدرة من يعانون منه على المشاركة في المجتمع بصورة كاملة.

وفي عام ٢٠٠١، أقرَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/C.12/2001/10) بهذا الأمر عندما عرَّف الفقر بأنه ”حرمان مستمر أو مزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والقوة اللازمة للتمتع بمستوى واف من المعيشة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية“. ووجد هذا التعريف صدى له في المادة ٥ من الإعلان السياسي المعتمد من قِبل الحكومات التي حضرت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المعقودة في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

كيف يصبح المسنون فقراء؟ بعض الناس يولدون في أوساط فقيرة، وبسبب انعدام فرص التعليم والتدريب، لا يجدون منه مخرجا أبدا. وآخرون يبتلون بالفقر من جراء عوامل مختلفة. ففي البلدان المتقدمة النمو، قد يؤدي فقدان العمل أو الإصابة بالمرض إلى الفقر. أما في البلدان النامية، فيؤدي نقص برامج ضمان الدخل وضعف الدعم الأسري، الذي غالبا ما تنال منه ظروف الحرب والاضطرابات المدنية والهجرة، إلى تفاقم الحالة الاقتصادية للمسنين.

ومن المؤسف أنه لا توجد قاعدة بيانات عالمية عن درجة الفقر التي يعيشها المسنون. ومع ذلك، فمن المعروف أن أكثرهم ضعفا، أي النساء وجماعات الأقليات والشعوب الأصيلة، يتأثرون بشكل متفاوت. ومن المهم أيضا الإقرار بأن فقر المسنين موجود عبر العالم، وحاضر في البلدان المتقدمة النمو كما في البلدان النامية. وفعلا، ففي الولايات المتحدة يعيش

أكثر من ٤ ملايين مسن في حالة فقر، وفي هذه المدينة وحدها يعاني من الفقر مسن واحد من كل خمسة مسنين. ومع ذلك، لا تتوفر معلومات من هذا النوع بالنسبة لكثير من البلدان. وللتصدي لقضية فقر المسنين، من المهم وضع آليات للحصول على بيانات يمكن تصنيفها حسب السن والجنس. وهذه مؤشرات ضرورية للتمكن من وضع السياسات والبرامج لفائدة أفقر المواطنين أي في بلد من البلدان.

ومع ذلك، هناك خطوات أخرى عدا وضع قاعدة بيانات يمكن الشروع فيها للحد من فقر المسنين. فعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تعترف السياسات والبرامج الموجهة للتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر بالأعداد المتزايدة للمسنين عبر العالم وأن تكفل قدرتهم على الاستفادة من هذه الجهود. أما على الصعيد الوطني، فإن اعتماد برامج ضمان الدخل هو أفضل خيار إن لم تكن موجودة. لكن، وحيث أنه لا يمكن تطبيق ذلك في الوقت الراهن، يتعين تعزيز وصول المسنين إلى فرص العمل والفرص المدرة للدخل، من قبيل المشاريع ذات التمويل البالغ الصغر. وحيثما وجدت برامج ضمان الدخل، ينبغي للبلدان أن تكفل حصول جميع الأشخاص المؤهلين على هذه الفوائد. وفي جميع استراتيجيات القضاء على الفقر، ينبغي أن تُستهدف بشكل خاص الاحتياجات الخاصة للنساء والطاعنين في السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وختاما، يستحق المسنون جميعهم أن يشاركوا على أكمل وجه في مجتمعاتهم. ويتطلب تحقيق هذه المشاركة مستوى معيشيا مقبولا والاعتراف بقيمة المواطنين المسنين وقدرهم. وبلوغ هذا المقصد يقتضي التزام جميع الجهات المعنية المتشاركة في العمل على القضاء على الفقر، فضلا عن إرادة سياسية قوية وثابتة للمضي قدما في هذه المهام الصعبة.

ويؤكد الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة لجميع الجهات المعنية التزامه بالعمل معهم على بذل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المشترك.